AL-SABAH
الصباح
الدولية

www.alsabahpress.com Alsabah Media | السنة الرابعة عشرة | 28 سبتمبر 2021 م | 21 صفر 1443 هـ | الثلاثاء | No. 4083

كل المؤشرات تقول إننا أمام حرب باردة جديدة والوضع سيكون ضاغطا علينا في دول الخليج

تركي الفيصل: الفراغ الإقليمي العربي أتاح لإيران اللعب بوحدتنا

لا أبالغ إن قلت إن دول مجلس التعاون الخليجي نجحت واندمجت في العولمة الاقتصادية والمالية

العالم العربي حاليا بات منكشفا استراتيجيا على جميع الأصعدة ومفتوح على كل الاحتمالات

- نحذر من الاستقطاب الحاد للقوى السياسية والاجتماعية الجديدة التي أفرزتها التحولات السياسية الجارية
- ظهور النزعات الدينية والطائفية والمذهبية والإقليمية والقبلية المسيسة أكبر تحدٍ يواجه دولنا
- منزلقات جديدة تهدد أمننا الوطني ووجودنا والواقع خطير ما لم تدرك الشعوب ونخبها ذلك
- انهيار الدولة الوطنية في العالم العربي يسمح للإرهاب والقوى التي لا تؤمن بالدولة بالتوسع
- لابد من إيجاد علاقة سوية بين الدولة والمجتمع بحيث تكون الدولة الحاضنة للمجتمع بكل ألوانه
- دول كثيرة حققت إنجازات مهمة بتكيفها مع المتطلبات الدولية بل أصبحت فاعلة في المنظومة الدولية

تركي الفيصل

دبي – «وكالات»: ذكر الأمير تركي الفيصل، رئيس الاستخبارات السعودية الأسبق عددا من التحديات التي تواجهها المنطقة العربية وسبل التعامل معها وذلك في كلمة ألقاها خلال مشاركته في الدورة العاشرة من المنتدى الدولي للاتصال الحكومي في الشارقة.

وقال الأمير في كلمته: «هناك تحديات استراتيجية علينا مواجهتها حاليا بسياسات فاعلة تساعدنا على التخطيط لمستقبل أفضل ودور فاعل في التحولات الدولية ومن أهم هذه التحديات، أولا الاستقطاب الحاد للقوى السياسية والاجتماعية الجديدة التي افرزتها التحولات السياسية الجارية وظهور النزعات الغريزية المسيسة الدينية والطائفية والمذهبية والإقليمية والقبلية وهذا أكبر تحد يواجه دولنا العربية..»

وتابع الأمير تركي قائلا: «ثانيا، ضعف وهشاشة وتشرذم النظام الإقليمي العربية بكافة مؤسساته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فهو قليل الفعالية وغير قادر على تأمين الحد الأدنى من الدفاع عن الدول العربية ناهيك عن تأمين احترامها في إطار النظام العالمي وفي إطار طموحات الشعوب العربية..»

وأضاف: «لقد سمح فشل هذا النظام باتساع الخرق الاستراتيجي في منطقتنا العربية وأوجد فراغا استراتيجيا أتاح لإيران وغيرها أن تلعب بوحدة بلداننا وبوحدة نسيجنا الاجتماعي وعليه ينبغي تفادي قصور منظومة العمل العربي المشترك لنكون مؤهلين وجاهزين بأنفسنا لمواجهة كل الاحتمالات».

ووصف الأمير تركي الفيصل، رئيس الاستخبارات السعودية الأسبق العالم العربي حاليا بأنه عالم منكشف استراتيجيا على جميع الأصعدة ومفتوح على كافة الاحتمالات.

ولفت الأمير تركي الفيصل إلى وجود «تحديات استراتيجية علينا موادهنها حاليا بسياسات فاعلة تساعدنا على التخطيط لمستقبل أفضل ودور فاعل في التحولات الدولية».

ورأى الفيصل أن هذ التحديات تتمثل في «الاستقطاب الحاد للقوى السياسية والاجتماعية الجديدة التي أفرزتها التحولات السياسية الجارية، وظهور النزعات الغريزية المسيسة الدينية والطائفية والمذهبية والإقليمية والقبلية».

ووصف ما سبق بأنه «أكبر تحد يواجه دولنا العربية ويولجها منزلقات جديدة تهدد أمنها الوطني وتهدد وجودها ذاته. ما يعني أننا أمام واقع خطير ما لم تدرك الشعوب ونخبها خطورة الأوضاع».

وحذر الأمير السعودي من مضاعفات انهيار الدولة الوطنية في العالم العربي، لافتا إلى أن ذلك «هو ما يسمح للإرهاب والقوى التي لا تؤمن بالدولة بالتشكل والتوسع وتعريض أمن هذه الدول والمجتمعات للخطر».

وشدد على أن الحفاظ على الدولة الوطنية في العالم العربي «أمر حيوي لأمن وسلامة مجتمعاتها لكن ذلك لن يتحقق ما لم يتم تجنب الكثير من السياسات التي كانت متبعة في مجالات التنمية كافة وإيجاد علاقة سوية بين الدولة والمجتمع بحيث تكون الدولة الحاضنة للمجتمع بكل ألوانه وتنوعاته وملبية لطموحاته وتطلعاته ومرجعية لهويته الوطنية».

وأشار رئيس الاستخبارات السعودية الأسبق ايضا إلى «ضعف وهشاشة وتشرذم النظام الإقليمي العربي بكافة مؤسساته السياسية والاقتصادية والتجتماعية والثقافية، فهو قليل الفعالية وغير قادر على تأمين الحد الأدنى من الدفاع عن الدول العربية ناهيك عن تأمين احترامها في إطار النظام العالمي وفي إطار طموحات الشعوب العربية».

من جانب آخر، رأى تركي الفيصل أن دولا كثيرة «حققت إنجازات مهمة بتكيفها مع المتطلبات الدولية بل أصبحت فاعلة في المنظومة لدولية وتعاملت مع الأحداث بما لا يضر بمصالح مواطنيها».

وفي السياق ذاته قال: «ولا أبالغ إن قلت إن دول مجلس التعاون الخليجي نجحت في ذلك واندمجت في العولمة الاقتصادية والمالية واستفادت منها ايجابا في ظل هذا النظام الدولي».

وبالشأن العالمي، رأى الأمير تركي الفيصل أن «كل المؤشرات تقود إلى أننا أمام حرب باردة جديدة بتحالفات دولية جديدة ستنعكس آثارها على جميع دول العالم وتفرض عليها خيارات مختلفة في سياساتها وعلاقاتها الدولية، وهذا الووضع سيكون ضاغطا علينا في دول الخليج والدول العربية عامة».

وأعرب الأمير عن تشاؤمه حيال قدرة العالم العربي على التعاطي مع التحولات الجديدة، مشيرا إلى أن «المعطيات القائمة في بعض دول العالم العربي لا تدعو إلى التفاؤل كثيرا بأننا سنكون فاعلين في ظل هكذا تحول، فهو عالم منكشف استراتيجيا على جميع الأصعدة ومفتوح على كافة الاجتمالات».

في ظل الاتهامات بالتراجع عن التحوّل الديمقراطي

أشباح الانقلاب في السودان.. هل أوشكت الشراكة الهشة بين المدنيين والعسكريين على الانهيار؟

حمدوك

«تقرير – الجزيرة»: حين اندلعت الاحتجاجات الغاضبة في أرجاء السودان كافة في ديسمبر 2018، رابط الثوار أربعة أشهر كاملة في الميادين دون جدوى، وفشلت كل محاولاتهم وأدواتهم في إسقاط نظام الرئيس السوداني المعزول، عمر البشير، الذي حكم البلاد ثلاثة عقود إثر انقلاب عسكري صُبغ بهوية إسلامية. ورغم اصطفاف القوى السياسية داخل تحالف «قوى الحرية والتغيير» الذي قاد الثورة، فإن ذلك لم يكن كافيا، وهو ما دفع إلى التحوُّل نحو الاعتصام المفتوح أمام مقر القيادة العامة للجيش، كونه الجهة الوحيدة التي تستطيع حسم الموقف، كما حدث لاحقا بالفعل عبر انقلاب «أبيض» دفع العسكريين لنسبة نجاح الثورة إليهم.

في بلد عائم على الانقلابات مثل السودان، لم يكن الدور الذي لعبه الجيش خلال الثورة استثناء على كل حال، في الحقيقة، كان الجيش مُحرّكا رئيسيا في التحوُّلات السياسية كافة التي شهدها السودان. فمنذ الانفصال عن مصر عام 1956، وحتى عزل البشير عام 2019، حكم العسكر عبر ثلاثة انقلابات ناجحة (النميري ثم عبود ثم البشير) نحو 55 عاما، مقابل سبع سنوات فقط من الحكم المدني. وقد دفعت ثنائية «العسكر والسلطة» التاريخية تلك الجيش السوداني إلى التأكيد دوما أنه وصي على البلاد، كما يقول الفريق أول عبد الفتاح البرهان، رئيس المجلس السيادي، الذي رفض في البداية تسليم السلطة، قبل أن يرضخ في النهاية ويُشرك المدنيين في الحكم، بحسب ما نصّت عليه الوثيقة الدستورية. بيد أنها شراكة أوشكت فعليا على الانهيار، كما تشي التطورات التي شهدتها الأيام الأخيرة.

يعيش السودان منذ 21 أغسطس فترة انتقالية تستمر 53 شهرا (مُدّدَت بعد أن كانت 39 شهَرا)، من المفترض أن تنتهي بإجراء انتخابات مطلع عام 2024، وأن يتقاسم خلالها الجيش السلطة مع القوى المدنية والحركات المسلحة التي وقعت اتفاق سلام في جوبا مع الحكومة في أكتوبر/تشرين الأول 2020. وبحسب الوثيقة الدستورية التي حدّدت أُسس الانتقال للحُكم المدني، فإن المجلس السيادي المكوّن من خمسة عسكريين وستة مدنيين هو المنوط به إدارة المرحلة الانتقالية، وتنقسم رئاسته إلى فترتين؛ تمتد الأولى 21 شهرا، وتبدأ من تاريخ توقيع اتفاقية جوبا، ويرأسها عضو يختاره الأعضاء العسكريون الخمسة في المجلس (عبد الفتاح البرهان). أما الفترة الثانية فتمتد 18 شهرا، وتختار القوى المدنية رئيسها.

مع اقتراب نهاية المرحلة الأولى من الفترة الانتقالية، يستعد المجلس العسكري، في يونيو عام 2022، لتسليم رئاسة المجلس السيادي إلى القوى المدنية، لكن بوادر انقسام عنيف بين المكوّن العسكري والمكوّن المدني داخل السلطة الانتقالية تقود الطرفان حاليا إلى الهجوم العلني على بعضهما بعضا، مع اتهامات للعسكريين بالتراجع عن التحوُّل الديمقراطي، والتحضير لانقلاب وشيك بُغية منع الانتقال السلِس للسلطة.

وتأتي تلك الاتهامات على خلفية تصريحات أدلى بها رئيس المجلس السيادي عبد الفتاح البرهان، واعتبر فيها أن الجيش هو الوصي على البلاد، وأن القوى السياسية غير مهتمة بمشكلات المواطنين، فيما علّق نائبه وقائد قوات الدعم السريع، الفريق أول حميدتي، على محاولة انقلاب فاشلة أجهضها الجيش قائلا إنه لن يسمح لأي قوى سياسية بالتسلُّط على القوات المسلحة، كما هاجم السياسيين واعتبرهم السبب في الانقلابات العسكرية، كونهم –برأيه– أهملوا خدمات المواطن، في تبرير ضمني لأي تحرُّك عسكري مستقبلي.

تفاقم الخلاف في وجهات النظر بين القوى المدنية والعسكريين وظهر علنا في صورة خلاف بين المجلس السيادي والحكومة السودانية التي يرأسها عبد الله حمدوك، المحاصَر من الجيش في مؤشر يشي بفشل الشراكة بين الطرفين. كما يتجلّى التجاذب العسكري–المدني في الصلاحيات التي منحتها الوثيقة الحاكمة للفترة الانتقالية للفريق أول عبد الفتاح البرهان بصفته رئيس المجلس السيادي، فهو صاحب حق مراقبة السلطة التنفيذية ومناقشتها وسحب السلطة منها وإعفاء رئيس الوزراء متى شاء، مما يجعل باب الانقلابات القديم مفتوحا على مصراعيه. وتواجه حكومة حمدوك عثرات اقتصادية وسياسية في تأدية مهامها، مما دفعها قبل أشهر لإرسال خطاب إلى الأمم المتحدة يطلب الإبقاء على قوات حفظ السلام في دارفور، وإنشاء بعثة سياسية تشمل أراضي السودان كاملة. ورغم أن ذلك الطلب ليس من صلاحيات الحكومة، بحسب ما حدّدته الوثيقة الدستورية، فإنه كشف عن مخاوف حمدوك من انقلاب عسكري وشيك.

لم ينحصر الخلاف بين حمدوك والبرهان فحسب، بل امتدت المخاوف وحملات التشكيك إلى «قوى الحرية والتغيير» التي قادت الثورة السودانية، إذ اتهمت العسكريين صراحة بأنهم يحاولون النكوص عن التحوُّل المدني الديمقراطي والاستئثار بالحُكم، لكنها أكّدت أنها لن تسمح بتقويض الأساس الذي قامت عليه المرحلة الإنتقالية. وسُرعان ما أكّدت الحكومة السودانية رسميا هذه الاتهامات عبر وزير شؤون مجلس الوزراء السوداني، الذي أعلن أن رواية العسكريين حول أحداث الانقلاب الأخير، وتبرير الهجوم على القوى المدنية، تكرار لتاريخ الانقلابات السابقة، وهي تصريحات تعكس قلقا من عدم تسليم العسكريين رئاسة المجلس السيادي إلى المدنيين العام المقبل كما هو مُتّفَق عليه.

على صعيد آخر، دفعت تلك التخوُّفات تحالف «قوى الحرية والتغيير» إلى ترميم بنائه الداخلي وتوحيد صفوفه بعد أن انقسم إلى جناحين مُعارضين لبعضهما بعضا. وقد توصّل الائتلاف المدني أخيرا إلى إعلان سياسي جديد وقّع عليه حتى الآن 43 تنظيما من أصل 64، ويهدف للوصول إلى صيغة توافقية تمكّنه من خوض الانتخابات العامة سنة 2024 في قائمة موحّدة. ويلفت النظر هنا حضور حمدوك الاحتفال الرسمي، فيما غاب عنه عبد الفتاح البرهان، وسط تسريبات بأن القوى المدنية لم تدعُ العسكريين للحضور.